

الترجيح النحوي في الحديث النبوي وأثره في توجيه المعنى دراسة نحوية دلالية

كفاح حاجم شنيار
المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار
Kifahhachimshanyar@gmail.com

علي كاظم عبدعلي
جامعة ذي قار / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية
ali.k.abd.ali@utq.edu.iq

الملخص

تأتي أهمية الحديث النبوي الشريف من أنه أفصح النصوص بعد القرآن الكريم، فيما ثبت منه باللفظ والمعنى، ومن هذا المنطلق شكّل أهمية كبيرة في الدراسات اللغوية، على نحو العموم، والنحوية على نحو الخصوص؛ ذلك لاتصاله المباشر بالتشريع من جانب، واللغة من جانب آخر، وعلى أساس من هذا تتضح أهمية البحث فيما ذكر في الحديث الواحد من توجيهات نحوية عدة، ينطلق فيها أصحابها من منطلقات مختلفة، لغوية، ومذهبية، وعقلية، فيستلزم الأمر دراستها، والوقوف على الصحيح منها والضعيف، تحت مظلة تحليل الخطاب، في ضوء ما يرافقه من مناسبات سياقية، ليأتي الترجيح النحوي بأهميته في هذا المجال، فالترجيح النحوي يكتسب أهميته من أهمية العينة المدروسة نفسها، وآليات دراسته، وهو ما كان عنوانا لبحثنا هذا.

الكلمات المفتاحية: الترجيح ، التعدد النحوي ، الحديث ، القرينة ، الاحتمال

Grammatical Preference in Prophetic Hadith and its Impact on Meaning: A Grammatical and Semantic Study

Hajim Shaniar

General Directorate of Education in Dhi Qar Governorate

Ali Kadhim Abdul Ali Yassin

University of Thi- Qar College of Education for Humanities Sciences the Department of Arabic
Language

Abstract

The importance of the Prophetic Hadith stems from its being the most eloquent text after the Holy Quran, in terms of what has been authentically transmitted in both wording and meaning. From this perspective, it has held great significance in linguistic studies in general, and in grammar in particular, due to its direct connection to Islamic law on one hand, and to language on the other. Based on this, the importance of this research becomes clear when examining the multiple grammatical interpretations found in a single Hadith, interpretations offered by scholars from diverse linguistic, doctrinal, and intellectual perspectives. This necessitates studying these interpretations and identifying the sound and weak ones within the framework of discourse analysis, in light of the accompanying contextual circumstances. Grammatical preference then becomes crucial in this field, as its importance derives from the significance of the studied sample itself and the mechanisms of its study, which is the focus of this research.

Keywords: Preference, Grammatical Plurality, Hadith, Context, Probability

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وبعد:

فعندما تتعدد الوظائف النحوية للبنية داخل التركيب تتعدد الأوجه النحوية، فيفسر ذلك النحويون عن طريق العلامة الإعرابية، كما أن النحو العربي نحو وظائف، والعلامات الإعرابية تشترك فيها العديد من تلك الوظائف، فكان من أبرز مظاهر الإعراب الوظيفي الدلالي هو إفراز في تراثنا نظرية نحوية دلالية مثيرة أساسها ومنطلقها الإعراب فحسب هي نظرية الاحتمالات الإعرابية التي تقدّم لنا إمكانيات التعدد في الأوجه الإعرابية للكلمة الواحدة داخل النص المعين، فضلاً عن وجود جملة تحتل أكثر من معنى نحوي، وعليه فقد يحتمل الموقع التركيبي غير وجه، يتحدد كل منه بظهور العلامة الإعرابية، وعندما تغيب هذه العلامة عن اللفظ، لأسباب تقتضيها طبيعة اللغة العربية تتعدد الأوجه.

ويتطرق هذا البحث إلى التفسيرات المتعددة التي قد تذكر في توجيه الحديث النبوي، وما قد يترتب عليها من اختلافات دلالية، يتغير على إثرها الفهم الإجمالي المستفاد من مضمون الحديث النبوي الشريف، والذي يكون سبباً في اختلاف الأحكام التشريعية، أو التصورات العقدية، التي يتضمنها هذا الحديث أو ذاك، فأهمية هذا البحث تكمن في أنه يعمد إلى دراسة الآراء النحوية المتعددة المذكورة في توجيه حديث معين والترجيح النحوي بين تلك الآراء، بما يتوافر للباحث من قرائن لفظية، أو معنوية، أو مناسبات قول، أو ملاسبات سياق تكون الأساس في الترجيح النحوي على المستوى الإسنادي (العمدة) وعلى مستوى متعلقات التركيب مما وصف بكونه (فضلة) علماً أن البحث يدور في دائرة الاختيار لما نجده من حديث نبوي تعددت فيه التوجيهات النحوية، فلزم السعي نحو الترجيح بينها؛ رغبة في الوقوف على الوجه النحوي الصحيح المستلزم الوجه الدلالي الصحيح، ومن هنا تأتي أهمية الترجيح في بحثنا، وسيدور البحث حول الترجيح النحوي على المستوى الإسنادي (العمدة)، وعلى مستوى فلك المقيدات (الفضلة)، وعلى مستوى حروف المعاني.

أولاً: الترجيح النحوي في المنحى الإسنادي (العمدة):

المبتدأ والخبر

ومن صور الترجيح ضمن البُعد الإسنادي ما قد تتوافر عليه البنية معتمدة التوظيف في التركيب من احتمال بين الابتداء والخبر، من ذلك ما احتمله العلماء في الحديث الشريف الذي أورده الكليني عن الرسول (ص) أنه قال: " ما عمل أحد عملاً إلا رداه الله، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر " (الكليني، ١٤٧٧هـ، ج ٢، ص ٢٩٤).

إذ احتمال (خيراً وشراً) في حديثه (ص) احتمالات عدة، كانت دائرة في دائرة البُعد الإسنادي للبنية، وهذه الاحتمالات هي:

الاحتمال الأول: النصب خبراً لـ(كان) محذوفة واسمها، والتقدير: إن كان العمل خيراً فخير، وإن كان العمل شراً فشر، فهو خبر لـ(كان) المحذوفة مع اسمها. وهو رأي سيبويه، إذ نصّ قائلاً: "باب ما يضم فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف ... وذلك قولك: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر)، (والمراء مقتول بما قُتل به إن خنجراً فخنجر وإن سيفاً فسيف)، وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان خنجراً فخنجر وإن كان شراً فشر " (سيبويه، (د.ت)، ج ١، ص ٣١٦).

وحمله العسقلاني على محمل الكثرة في نظماً ونثراً، فقال شارحاً: " وحذف (كان) مع اسمها وبقاء خبرها كثر نظماً ونثراً، ومنه: المراء مجزي بعمله إن خيراً فخير، وإن شراً فشر ... " (العسقلاني، ٢٠٠٥، ج ١٦، ص ٢٩٣).

ففي نصب الخبر قرينة على وجوب أن يكون في الجملة حذف، وهو لحظ الشاطبي على التركيب، إذ قال: " العرب من شأنهم أن يحذفوا (كان) مع اسمها لا وحدها، ويبقون الخبر دالاً عليها، كقول: (المراء مجزي إن كان خيراً فخير وإن كان شراً فشر) ... تقديره: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر " (الشاطبي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ج ٢، ص ٢٠٢).

وبه اعتمد علي الطبرسي رواية الحديث في توجيهه (الطبرسي، (د.ت)، ص ٥٣٥).

الاحتمال الثاني: الرفع خبراً لـ(كان) المحذوفة، أي إنَّه اسم (كان) لا خبرها، فـ" انتصاب خبراً وشرّاً وسيقاً وخنجرّاً على تقدير: إن كان العمل خيراً أو شرّاً، وإن كان المقتول به سيقاً أو خنجرّاً، ويجوز رفعهما على أنَّهما اسم (كان)، أي: إن كان في أعمالهم شر وإن كان معه سيف، وإن كان معه خنجر ..."(السيوطي، ١٩٩٤م، ج ١، ص ٢٥٩).

الاحتمال الثالث: نصب (خبراً) الأولى خبراً لـ(كان) المحذوفة، ورفع (خير) الثانية خبراً لمبتدأ محذوف. وبه أخذ الأزهري فقال باحتمالية نصب الأول على الخبرية لـ(كان) المحذوفة مع اسمها، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف، أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرّاً فجزاؤهم شر(الأزهري، (د.ت)، ج ١، ص ٢٥٥).

الاحتمال الرابع: ويجوز: إن خير فخييراً، وإن شر فشراً، برفع الأول على أنَّه اسم لـ(كان) المحذوفة مع خبرها، ونصب الثاني على أنَّه مفعول ثان لفعل محذوف، أي: إن كان في عملهم خير فيجزون خيراً، ويجوز نصبهما معاً بتقدير: إن كان عملهم خيراً فيجزون خيراً، ورفعهما معاً بتقدير: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير(المصدر السابق، ج ١، ص ٢٥٥).

والوجه الأول من الأوجه الأربعة أرجحها عنده؛ لأنَّ فيه إضمار (كان واسمها) بعد (إن) وإضمار المبتدأ بعد (فاء) الجزاء في كليهما كثير مطرد(المصدر السابق، ج ١، ص ٢٥٥).

الاحتمال الخامس: النصب خبراً لـ(كان) المحذوفة واسمها في الموضعين، والتقدير: إن كان العمل خيراً كان الجزاء خيراً، وإن كان العمل شرّاً كان الجزاء شرّاً. وهو وجه رأى صحته العلامة المجلسي في شرحه الحديث على إرادة معنى: " أن من عمل شرّاً إمّا يكونه في نفسه أو يكونه مشوباً بالرياء يظهر الله أثر ذلك عليه، ويفضحه بين الناس، وكذا إذا عمل عملاً خيراً وجعله الله خالصاً ألبسه الله أثر ذلك العمل، وأظهر حسنه للناس ..."(المجلسي، ١٩٨٣م، ج ٦٩، ص ٢٨٥).

ويؤيد ما اعتمدته المجلسي رواية الحر العاملي للحديث بنصب اللفظين (خير وشر)، إذ جاءت العبارة عنده: " إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يقول: من أسر سريرة رداه الله رداها، إن خيراً فخييراً، وإن شرّاً فشراً"(الحر العاملي، ١٤٣٤هـ، ج ١، ص ٦٥). ومنه قول الشاعر: (النابعة الذبياني، (د.ت)، ص ٧).

لا تقربن الدهر آل مطرفٍ إن ظالمًا أبدًا وإن مظلومًا

أي: إن كنت ظالمًا وإن كنت مظلومًا(ابن عقيل، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ج ١، ص ٢٧٢). أمّا المازندراني فاحتمل في شرحه للحديث في (خير وشر) الأولى والثانية النصب من جهة واحتمل الرفع من جهة أخرى، وهما عنده على الوجه الأول منصوبان خبراً لـ(كان) المحذوفة مع اسمها، كما هو الاحتمال الأول، فقدّر (كان) واسمها مرتين، وعلى الرفع في الثانية قدرها خبراً لمبتدأ محذوف، فقال: " أي: إن كان عمله خيراً فكان جزاؤه خيراً وإن كان عمله شرّاً فكان جزاؤه شرّاً، وجاء الآخر برفع الأخيرين أي: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير، وإن كان عمله شرّاً فجزاؤه شر(المازندراني، ٢٠٠٨م، ج ٩، ص ٢٩٣).

الفعل والفاعل

جرت الحقيقة العقلية المسلّم بها على أن يكون لكلّ فعل فاعل أحدثه، وكان سبباً في ظهوره وتحقيق أمره، فلا يكون هناك فعل قد حدث إلا وهناك فاعل أحدثه، وبذلك امتلكت بنية الفاعل ركن الجملة من ضروب العمدة فيها؛ ليكون الأساس في تحقيق الملمح الإنشائي على ما صورته جملة فعلية مع ما يكونها من فعل، يعمل فيه الرفع ظاهراً كان أو مضمراً، إذ " لا بدّ لكلّ فعل من فاعل"(المبرد، ١٩٩٤م، ج ٤، ص ٥٠)، وبذلك كان ركناً أساساً في عملية الإسناد الفعلي ولملمحاً في تجلياتها، فهو ممّا لا يمكن للتركيب الفعلي

الاستغناء عنه، إن لم يكن ظاهرًا فهو لا بدّ أن يكون مضمراً، واستلزام أمر وجوده ناتج من استلزام المعنى لذلك، إذ " يرتبط أحدهما بالآخر إلى حد التلازم والافتقار " (الخالدي، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص ٢٥).

؛ " لأنه جزء أساسي في جملته، لا بدّ منه، ولا تستغني الجملة عنه لتكملة معناها الأصيل مع عامله، ولهذا لا يصح حذفه " (عباس حسن، (د.ت)، ج ٢، ص ٦٩-٧٠).

ذلك أنّه طرف إسناد، ومصادق الإسناد الضم والاجتماع، فالإسناد " عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه " (المخزومي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ٣١).

وطرفا الإسناد " هما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بد ... " (سيبويه، (د.ت)، ج ١، ص ٤٧)، وهذا يتم على أساس الصحة الدلالية المنتجة لصحة التضام، فهو يوجد بذلك وينتفي بانتهائه (السامرائي، ٢٠٠٧م، ص ٣٦)، ليشكّل مع عامله المكون الأساس للتركيب الجملي الفعلي (حماسة، ٢٠٠٣م، ص ٩٥).

وعليه، لم يبعد ما اعتُمد له من حدّ في صناعة النحو عن حقيقتين أساسيتين، هما: الإسناد فيه، وعدم صحة الحذف له، فالفاعل في المفهوم المتصور له " كلّ اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه والواجب وغير الواجب في ذلك الاسم سواء " (أبو الفتح، (د.ت)، ص ٣٣).

وبذلك فهو " اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله مقدم، أصلي المحمل والصيغة، فالاسم نحو: (تبارك الله)، والمؤول به نحو: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾ ... " (ابن هشام، (د.ت)، ص ٣٨).

كما أنّ صفته الرفع، ورافعه ما أسند إليه، ولا بدّ أن يكون عامله مقدماً عليه، نحو: (ضرب زيدٌ عمرًا)، فرتبته أنّ يلي الفعل، لأنّه كالجزء منه (ابن السراج، (د.ت)، ج ١، ص ٨١).

وعلى الرغم من وفرة السمات والملاحم اللفظية والمعنوية هذه ممّا يتحدد في ضوئها الفاعل داخل الضميمة التركيبية للجملة الفعلية، من وجوب أنّ يلي فعله، إذ رتبته التأخير، " لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فتقول: (زيد خرج)؛ لأنّه ينتقل من الفاعل إلى باب المبتدأ ويقع اللبس في الكلام " (الحريري، (د.ت)، ص ١٥٦).

والعربية لا تقبل اللبس بأي شكل، وتعتمد إلى تجنب ولوجه التركيب النحوي (عرار، ٢٠٠٣م، ص ٢٣١).

فالتركيب يراعي هنا الأصل، و " الأصل في الترتيب أنّ يأتي الفاعل بعد الفعل ثم يأتي المفعول به " (سيبويه، (د.ت)، ج ١، ص ٣١)، إذ " للفاعل موضع لغوي مألوف وهو أنّ يلي الفعل مباشرة " (المخزومي، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص ٨٨).

ثم أنّه لا بدّ أن يكون اسمًا فلا الفعل يصح موضعه ولا الحرف كذلك (العكبري، ١٩٩٥م، ج ١، ص ١٥٢).

ولا يكون إلّا مرفوعًا، ف " الفاعل رفع " (الجرجاني، ١٩٨٢م، ص ٣٢٦)، فضلًا عن حقيقة الإسناد إليه، وعدم جواز حذفه، إلّا أنّ الأمر لا يعدم أنّ تحتمل بنيته أبعادًا نحوية، يتبع أمرها احتمالات دلالية، إذ لم يبعد التركيب النحوي صحة أخذ البنية المعتمدة التوظيف داخله لأكثر من احتمال على صعيد كونها فاعلاً فضلاً عمّا ترجحه القرائن المتوافرة من إرادة أو منع، وبذلك يملك الفاعل جملة من السمات والملاحم اللفظية والمعنوية ممّا يأخذ بزمام بيان أمره، وتحديد بنيته داخل الضميمة التركيبية.

وكان قد توافر هذا الحال النحوي المتمثل بالاحتمالية على مستوى الفاعل في تركيب الحديث النبوي الشريف، منه ما يُلحظ على ما أورده الكليني عن الرسول (ص) أنّه قال: " قال موسى (عليه السلام) يا رب من أين الداء؟ قال: مني، قال: فالشفاء؟ قال: مني، قال: فما يصنع عبدك بالمعالج؟ قال: يطيب بأنفسهم، فيومئذٍ سمى المعالج الطبيب " (الكليني، ٥١٤٢٩هـ، ج ٨، ص ٨٨).

إذ وُجه الفعل (يطيب) في فاعله بتوجهين من الاحتمال الإسنادي، هما:

التوجيه الأول: أن يكون (أنفسهم) فاعل الفعل يطيب، وبه تكون الباء في (بأنفسهم) زائدة، كانت قد دخلت على الفاعل توكيداً للمعنى (الاشبيلي، ١٩٩٨م، ج ١، ص ٤٩٢).

التوجيه الثاني: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على (المعالج)، فتكون الباء بذلك في (بأنفسهم) للتعدي، والتقدير: يطيب المعالج بأنفسهم، قال السيوطي: " إذا دخلتم على المريض فنفسوا له في الأجل، فإنّ

ذلك لا يرد شيئاً ويطيب بنفسه، (يطيب بنفسه) الباء في نفسه زائدة في الفاعل، ويجوز أن تكون للتعدية، وفاعله ضمير عائد إلى اسم (إن)، ويساعد الأول رواية يطيب نفسه "(السيوطي، ١٩٩٤م، ج٢، ص١٦٦).

فالرواية المتعددة للحديث مرتكز يُرَجَّح في ضوئه توجيهه على آخر، ذلك أن الترمذي كان قد روى الحديث بلفظ (يطيب نفسه) دونما حرف (الترمذي، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، ج٤، ص٤١٢)، وفي ضوئها رَجَّح السيوطي صحة التوجيه الأول، أي بكون الباء زائدة، ف(أنفسهم) هو الفاعل تبعاً لذلك، كما هو التوجيه الأول، وبها اعتمد الشيخ الصدوق في إحدى روايته للحديث، إذ جاءت عبارته بحذف الباء من (بأنفسهم)، فأورد "عن الصادق (عليه السلام) قال: كان فيما مضى يسمى الطبيب المعالج، فقال موسى بن عمران (عليه السلام): يا رب ممن الداء؟ قال مني. قال فممن الدواء؟ قال مني، فقال فما يصنع الناس بالمعالج؟ فقال يطيب بذلك أنفسهم، فسمي الطبيب طبيباً لذلك، وأصل الطبيب المداوي" (الطبرسي، ١٩٩١م، ج١٦، ص٤٤٠)، واعتمد ذكرها السيد البروجردي أيضاً (البروجردي، ١٣١٩هـ، ج٢٣، ص٤٨١).

وإذا كانت هذه الرواية مَرَجَّحة للوجه الأول عند السيوطي، فمن منطق الترجيح نفسه يحق ترجيح التوجيه الثاني باعتقاد رواية ابن ماجة (يطيب بنفس المريض)، فضلاً عن رواية البيضاوي صريحة القول: (وهو يطيب نفس المريض) (العسقلاني، ٢٠٠٥، ج١، ص١٢١)، وكذا هي رواية الكليني ممّا يترجح معهما صحة التوجيه الثاني، واعتمد ذكرها السيد البروجردي أيضاً، فأورد "يا رب ممن الداء؟ قال مني، قال فممن الدواء؟ قال مني، فقال فما يصنع الناس بالمعالج؟ فقال يطيب بذلك أنفسهم، فسمي الطبيب طبيباً" (البروجردي، ١٣١٩هـ، ج٢٣، ص٤٨١).

فصحة الوجه الأول متأتية من ظاهر ما عليه اللفظ ممّا لا يمكن إبعاده والتنكر له، فالباء ظاهرة التوظيف فيه، وصحة الوجه الثاني متأتية من صحة القاعدة القائلة: "ب" أن ما أمكن تخريجه على غير الزيادة لا يحكم عليه بالزيادة" (المرادي، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص١١٣).

وهنا يمكن إخراج الباء على غير الزيادة بأن تكون للتعدية، فيترجح معها الوجه الثاني من الاحتمال، ويقبل صحة ورودها على نص الحديث الشريف ممّا أورده الكليني.

واقترنت العلامة المجلسي علّة تسمية الطبيب باسمه تبعاً لكل احتمال، فقال: "يطيب بأنفسهم في بعض النسخ بالباء الموحدة وفي بعضها بالياء المثناة من تحت قال الفيروز آبادي: طب تائي للأمر وتلف أي إنما سموا بالطبيب لرفعهم الهم عن النفوس المرضى بالرفق ولطف التدبير وليس شفاء الأبدان منهم. وأمّا على الثاني فليس المراد أن مبدأ اشتقاق الطبيب الطيب والتطبيب فإن أحدهما من المضاعف والآخر من المعتل. بل المراد أن تسميتهم بالطبيب ليست لتداوي الأبدان عن الأمراض بل لتداوي النفوس عن الهموم والأحزان، فتطيب بذلك، قال الفيروز آبادي الطب مثناة الفاء علاج الجسم والنفس" (المجلسي، ١٩٨٣م، ج٥٩، ص٦٣).

ثانياً: الترجيح النحوي في فلك المقيدات (الفضلة)

الخبرية والوصفية:

وممّا توارد فيه التوجيه بين الخبرية والوصفية في نصوص الحديث النبوي ما أورده الطوسي في التهذيب عن الرسول (ص) أنه قال: "اللهم لك الحمد كله، اللهم لا هادي للمن أضلت، ولا مضل لمن هديت، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، اللهم لا قابض لما بسطت، ولا باسط لما قبضت، اللهم لا مقدم لما أخرت، ولا مؤخر لما قدمت..." (الطوسي، ٢٠٠٠، ج٣، ص٨٧).

فمجيء (هادي، وقابض، وباسط...) منتقياً من التنوين جعل الجار والمجرور بعده متعين التعلق بالمنفي؛ لأنّه منتقٍ للتنوين، إذ لا يجوز أن يتعلّق الجار والمجرور بالمنفي هنا؛ لأنّه كان يجب تنوينه؛ لأنّه يصير اسم (لا) مطوّلاً، فحذف التنوين يجعل من الجار والمجرور خبراً لـ(لا) مع اسمها على مذهب سيبويه، يقول سيبويه: " (لا أمراً بالمعروف لك) إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلاً به كأنك قلت: (لا أمراً معروفاً لك)، وإن قلت: (لا أمراً بمعروف)، فكأنك جئت بمعروف بعدما بنيت على الأول كلاماً كقولك: (لا

أمرًا في الدار يوم الجمعة)، وإن شئت جعلته كأنك قلت: (لا أمرًا يوم الجمعة فيها)، فيصير المبني على الأول مؤخرًا، ويكون الملغى مقدمًا ... فإذا قلت: (لا أمر يوم الجمعة)، فأنت تنفي الأمرين كلهم، ثم أعلمت في أي حين " (سيبويه، (د.ت)، ج ١، ص ٣٥٠٩).

وقال المبرد: " ومما لا يكون معها اسمًا واحدًا ما وصل بغيره نحو قولك: (لا خيرًا من زيد لك)، (ولا أمرًا بالمعروف لك)، ثبت التنوين؛ لأنه ليس منتهى الاسم؛ لأن ما بعده من تمامه، فصار بمنزلة حرف بمنزلة حرف من حروف الاسم. ولو قلت: (لا خير عند زيد)، و(لا أمر عنده)، لم يكن إلا بحذف التنوين؛ لأنك لم تصله بما يكمله اسمًا، ولكنه اسم تام، فجعلته مع (لا) اسمًا واحدًا، وتقول: (لا أمر يوم الجمعة لك)، إذا نفيت جميع الأمرين، وزعمت أنهم ليسوا له يوم الجمعة، فإن أردت أن تنفي أمرًا يوم الجمعة قلت: (لا أمرًا يوم الجمعة لك)، جعلت يوم الجمعة من تمام الاسم " (المبرد، ١٩٩٤، ج ٤، ص ٣٦٥).

وعليه، لا بد له أن يتعلق بمحذوف، والمحذوف يحتمل أن يكون خبرًا، ويحتمل أن يكون صفة، على نحو قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، قال أبو حيان: " جوزوا في قوله (فيه) أن يكون خبرًا لـ (لا) على مذهب الأخفش، وخبر (لا) مع اسمها على مذهب سيبويه، وأن يكون صفة والخبر محذوف، وأن يكون من صلة (ريب) يعني أن يضم عامل من لفظ (ريب) فيتعلق به، لا يكون متعلقًا بنفس (لا ريب)، إذ يلزم إذ ذاك إعرابه؛ لأنه يصير اسم (لا) مطوّلًا كقولك: لا ضارب زيدًا عندنا، والذي نختاره أن الخبر محذوف؛ لأن الخبر في باب (لا) العاملة عمل (إن) إذا علم لم يلفظ به بنو تميم، وكثر حذفه عند أهل الحجاز " (الأندلسي، ١٤٢٠، ج ١، ص ٧١).

ولذا منع ابن فلاح تعلق الجار والمجرور الوارد في الحديث الذي أورده الطوسي بالمنفي، فقال: " إذا الفرق بين (لا قابضًا لما بسطت)، و(لا قابض لما بسطت)، فرق قولنا: (لا معلمًا في الجامع)، و(لا مصلّي في الجامع)، إذ تقول: (لا مصلّيًا في الجامع)، إذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع، أي: ليس في الوجود من يصلي في الجامع، ويجوز أن يكون مستقرًا في الجامع من يصلي في غيره. وإذا قلت: لا مصلّي في الجامع، فالمعنى ليس في الجامع مصلّي، سواء صلّى في الجامع أو في غيره " (الاستراباذي، (د.ت)، ج ١، ص ٢٨٠، والسامراني، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ج ١، ص ٣٧٠).

الوصفية والحالية

ومما احتمل فيه البناء الوصفية والحالية ما نجده في ما أورده الكليني من حديث للرسول (ص) يقول فيه: " قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): قال الله (عز وجل): من أهان لي وليًا فقد أَرُصد لمحاربتي، وما تقرب إليَّ عبد بشيء أحب إليَّ مما افترضت عليه، وإنه ليقرب إليَّ بالنافلة حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ولسانه الذي ينطق به، ويده التي يبطش بها، إن دعاني أجبتة، وإن سألني أعطيتة ... " (الكليني، ١٤٢٩، ج ٢، ص ٣٥٢).

فالكرماني يرى في ما نقله عنه ابن حجر أن الأصل في (لي) الصفة، لكنه يُعرب حالًا لتقدمه، يقول الأخير: " قال الكرماني قوله (لي) هو في الأصل صفة لقوله (وليًا)، لكنه لما تقدم صار حالًا " (العسقلاني، ٢٠٠٥، ج ١١، ص ٣٤٢).

وتابعه في هذا القسطلاني في شرحه أيضًا، إذ يقول: " وقوله (لي) هو في الأصل صفة لقوله (وليًا) لكنه لما تقدم صار حالًا " (القسطلاني، ١٣٢٣، ج ٩، ص ٢٨٩).

قال سيبويه: " هذا باب ما ينتصب لأنه قبح أن يوصف بما بعده ويبني على من قبله، وذلك قولك: (هذا قائمًا رجلًا) و(فيها قائمًا رجلًا)، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم، وقبح أن تقول: (فيها قائم)، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح: (مررت بقائم وأتاني قائم) جعلت القائم حالًا، وكان المبني على الكلام الأول مما بعده ولو حسن أن تقول: (فيها قائم) لجاز (فيها قائم رجل) لا على الصفة، ولكنه كأنه لما قال: (فيها قائم) قيل له: مَنْ هو؟ وما هو؟ فقال: رجل، أو عبد الله، وقد يجوز على ضعف حمل هذا النصب على جواز: فيها رجلًا قائم ... " (سيبويه، (د.ت)، ج ٢، ص ١٢٢).

ويقول السيرافي عن حال تقدم المنصوب بين أصله الأول وما يكون عليه: " اسم منكور له صفة تجري عليه، ويجوز نصب صفته على الحال، والعامل في الحال شيء متقدم لذلك المنكور، ثم نتقدم صفة ذلك

المنكور عليه لضرورة عرضت لشاعر إلى تقديم تلك الصفة، فيكون لفظ الاختيار في لفظ تلك الصفة أن تحمل على الحال " (السيرافي، ٢٠٠٨م، ج ١، ص ٤٥٠).

والعلة في إعراب (لي) حالاً على الرغم من كونه صفة كما هو أصله أن الصفة في عرف النحويين لا تتقدم على موصوفها؛ لأنها " تنمة للموصوف وزيادة في بيانه، والزيادة تكون دون المزيد عليه، وأما أن تفوقه فلا، فإن وجه الكلام أن تبدأ بالأعراف، فإن كفى وإلا اتبعته ما يزيد به بياناً " (ابن يعيش، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م، ج ٣، ص ٥٨).

فالصفة تابعة للموصوف، والتابع لا يقع قبل متبوعه، وإنما أجزى إعرابه حالاً؛ لأن الحال يصح فيها التقديم على صاحبها، ولا يصح ذلك في الصفة، إذ يؤمن معه التباسها بالصفة في حال مجيء الحال من النكرة عند تقدم الحال على صاحبها؛ إذ لو تأخرت لالتبس في حال انتصاب صاحبها بالوصف، نحو: (رأيت رجلاً راكباً) (الأشموني، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ج ٢، ص ١٠)، وهذا ما حمل النحويين على إعرابه حالاً، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾، أي: يأكلون ناراً كائنة في بطونهم، فـ(بطونهم) صفة لـ(نار) في الأصل لكنها لما تقدمت انتصبت على الحالية.

وقول كثير (سيبويه، د.ت)، ج ٢، ص ١٢٣):

لعزة موحشاً طلل

أي: طلل موحش (الأنصاري، د.ت)، ص ٤٨).

وقد نقل ابن جني عن العرب صحة احتمال صورة التقديم مع البقاء على كونه صفة، أي مجيء الصفة قبل موصوفه (ابن جني، د.ت)، ج ٢، ص ٣٩١)، ومنه قول النابغة (ديوانه، د.ت)، ص ١٥):

والمؤمن العائذات الطير تمسحها ركبان مكة بين الغيل والسعد

وقال حسان (ديوانه، ١٩٩٤، ص ١٧٠):

ومن لنيم عبد يحالفكم ليست له دعوة ولا شرف

وقيل هو مقتصر على السماع (الاشبيلي، ١٩٩٨م، ج ١، ص ٢١٨).

وعليه، فـ(لي) في حديث الرسول يحتمل الوجهين، الحالية وهو في الأصل صفة وقد تقدمت، والصفة نفسها وقد تقدمت على صاحبها، ولا سيما إذا علمنا أن " الحال صفة في المعنى " (الكفوي الحنفي، د.ت)، ص ٥٤٥).

فهناك تقارب شديد من حيث البُعد الشكلي للبنية يتسبب بشكل واضح في احتمال البنية للحالية والوصفية أدت بعض الأسس الصرفية المعتمد شروطاً لكلٍ من بنائي الصفة والحال إلى تداخل الوظيفتين في حال اعتماد البناء المعبر عنهما داخل التركيب، فحصل بذلك الاحتمال في إرادة كلٍ منهما.

والاشتقاق من أهم تلك الأسس المؤدية إلى هذا التداخل في التركيب. فالصفة هي " التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً، مسوقاً لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيد " (ابن مالك، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ج ٣، ص ٣٠٦).

وبذلك عدّ الاشتقاق شرطاً لقيام وظيفة الصفة في البناء المعتمد، فـ" لا يُنْعَثُ إِلَّا بِمَشْتَقٍ لَفْظاً أَوْ تَأْوِيلاً. والمراد بالمشتق هنا ما أخذ من المصادر للدلالة معنى وصاحبه، كاسم الفاعل، واسم المفعول ... " (الهمداني، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ج ٣، ص ٨٨).

وأما الحال فهي " كل اسم، أو ما هو في تقديره، منصوباً لفظاً أو نيةً مفسّر لما أنبهم من الهيئات، أو مؤكد لما انطوى عليه الكلام " (الاشبيلي، د.ت)، ص ١٦١)، فالأصل فيها هي الأخرى " أن تكون صفة مشتقة " (عبد السلام، ٢٠٠٢م، ص ١٢٠).

فضلاً عن تقارب الوظيفتين على مستوى المعنى المفاد منهما في أثناء التركيب، إذ "كافتها لثبوت المعنى للشيء، ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت" (الجرجاني، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص ٣١).

فالصفة توضيح لاتصاف الموصوف بالصفة، والحال تقيد الحدث بوصف معين، فـ" الحال صفة من جهة المعنى " (الحيزم، ٢٠٠٩م، ص ٢٢٦).

وعليه، يكون حدوث تداخل الوظيفتين عند ولوج البناء الحاي لسلمات كلٍ منهما التركيب وارداً، مخلقاً وراءه حالاً من احتمالية إعراب ذلك البناء بكلتا الوظيفتين، مُثْبِتاً ذلك بحال من اختلاف المعنى المترتب على الأخذ بواحد من ذلك الاحتمال.

غير أنَّ الاختلاف الدلالي كان على مستوى من التضاد بين الوظيفتين، إذ " الصفة لازمة للموصوف والحال غير لازمة" (السيوطي، (د.ت)، ج ٢، ص ٢٦٦).
وعليه فالولاية في الحديث النبوي غير ثابتة في حال الأخذ باحتمال كون (لي) حالاً، على العكس ممَّا لو أُخذت على احتمالية كونها صفة.

ثالثاً: الترجيح النحوي في حروف المعاني:

يحدث في العادة أنَّ ينوب حرف عن حرف آخر في أداء معناه، فيأخذ بذلك الحرف بين احتمالين أو أكثر تبعاً لصحة المعنى الدلالي المترتب على صحة الإنابة بين الحرفين في أداء المعنى، ممَّا يخلق شكلاً لاحتمالية نحوية في نصوص الحديث النبوي. ومنه ما ورد في كتب الحديث الأربعة، من ذلك:

(الباء)

وممَّا توافر فيه الاحتمال على مستوى معنى الحرف أيضاً (الباء) في ما أورده الكليني من حديث للرسول (ص) في فضل طلب العلم، عن: " محمد بن الحسن وعلي بن محمد، عن سهل بن زياد ... عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (ص): من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة، وإنَّ الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا به، وإنَّه يستغفر لطالب العلم من في السماء ومن في الأرض حتى الحوت في البحر ... " (الكليني، ٢٩، ٥١٤، ج ١، ص ٣٤).

إذ احتملت (الباء) في (به) وجهين من الاحتمال، هما:

الاحتمال الأول: أنَّ تكون للتعدي. وعليه يكون معنى (سلك به): وفَّقه أنَّ يسلك طريقاً يلتمس فيه علماً، أي: إنَّ الله تعالى يوفِّق من يسلك طريق العلم أنَّ يسلك طريق الجنة، فالسلك هنا من السلوك يُعدى بالباء، من نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٠]، فهذا من أهم دلالاتها (الأنصاري، ١٩٦٤، ج ١، ص ١٠٧).

وهو المرجح عند العلامة المجلسي، فقد نصَّ قائلاً: " سلك الله به الباء للتعدي أي أسلكه الله في طريق موصل إلى الجنة في الآخرة أو في الدنيا بتوفيق عمل من أعمال الخير يوصله إلى الجنة " (المجلسي، ١٩٨٣، ج ١، ص ١٦٤).

الاحتمال الثاني: أنَّ تكون للسببية، من نحو (الباء) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ ﴾، أي: بسبب اتخاذكم العجل (الأنصاري، ١٩٩٤، ج ١، ص ١٠٨).

وعليه يكون معنى (سلك): سهَّل ويسرَّ، أي: سهَّل الله تعالى له بسبب العلم طريقاً من طرق الجنة، والسلك هنا من التسلك من نحو قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُكَ عَذَاباً صَعَدًا ﴾ [الجن: ١٧].

ولذا لم يبعد العيني في شرحه تبني المعنيين، إذ قال: " والمراد منه: وفَّقه الله للأعمال الصالحة، فيوصله بها إلى الجنة أو: سهَّل عليه ما يزيد به عمله؛ لأنَّه أيضاً من طرق الجنة بل أقربها " (العيني، (د.ت)، ج ٢، ص ٤١).

أمَّا المازندراني في شرحه فتملح بتبني الوجهين من الاحتمال، وإنَّ ترجح لديه الاحتمال الأول في الباء، على إرادة معنى الإدخال، إذ قال: " (سلك الله به طريقاً إلى الجنة) الباء: للتعدي، أي أدخله الله في طريق يوصله سلوكه إلى الجنة، والمراد أنَّ السلوك والعبور في طريق العلم سلوك وعبور في طريق الجنة ادعاء لكمال الأول في السببية حتى كأنَّه صار نفس المسبب، أو المراد أنَّ من سلك في الدنيا طريق العلم سلك في الآخرة طريق الجنة، بيان الشرطية أنَّ سلوك طريق الجنة لا يمكن بدون العلم وكيفيه سلوكه، إذ سلوكه يتوقف على أمور وأسباب وأعمال لا يمكن تحصيلها بدون العلم بها ... " ((المازندراني، ٢٠٠٨، ج ٢، ص ٤٨).

وبذلك نرى المازندراني يقرن دخول الجنة اقتران ضرورة بحصول العلم، وكأنَّ سلوك طريق الجنة لا يكون إلا بتحصيل العلم، فهو مستلزم بالضرورة لذلك.

ومن احتمال تعدد معنى حرف (الباء) أيضاً ما يُلحظ على ما أورده الطوسي من حديث للرسول (ص)، يقول فيه: " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " (الطوسي، ٢٠٠٠، ج ٢، ص ١٤٧).

فالباء في (بفاتحة) احتملت أن تكون للمصاحبة، واحتملت أن تكون للتعديّة أيضاً، فضلاً عن وجه احتمالية كونها زائدة.

وذلك أن الفعل (قرأ) يتوافر على ملامح صحة تعديته بالحرف وصحة تعديته بنفسه، ولذا حمل السيوطي المسألة على محمل الاحتمال، فقال: "إنّ الباء يحتمل فيها أن تكون للتعديّة، وأحتمل أن تكون زائدة" (السيوطي، ١٩٩٤، ج ١، ص ٤٠٨).

ولعلّ القول بزيادتها مستند إلى كون الفعل (قرأ) يتعدى بنفسه، لذا قال الأندلسي: "قولهم قرأت السورة وقرأت بالسورة: من باب حذف الجار وإيصال الفعل، ومثله: سميته محمداً، وبمحمدٍ" (المناوي، ١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م، ج ٦، ص ٢٥٥).

غير أن "قولهم: قرأت بالسورة: الأصل فيه أن يصل بنفسه، ويُقال: قرأت السورة، فزيد حرف الجر؛ لأنّ (قرأت) في معنى (تلوت)، وتلوت لا يتعدى إلّا بنفسه، فقياس قرأت أن لا يتعدى إلّا بنفسه" (السيوطي، ١٩٩٤، ج ١، ص ٤٠٨).

ويبدو أن للأمر بُعد الدلالي، فقوله (ص): "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ... فيه نكتة بديعية قلّ من يتفطن لها وهي أنّ الفعل إذ عُدّي بنفسه فقلت: (قرأت سورة كذا) اقتضى اقتصارك عليها لتخصيصها بالذكر، وأمّا إذا عُدّي بالباء فمعناه لا صلاة لمن لم يأت بهذه السورة في قراءته أو في صلاته أي في جملة ما يقرأ به وهي لا يعطى الاقتصار عليها يشعر بقراءة غيرها معها وتأمل قوله في الحديث كان يقرأ في الفجر بالسنتين إلى المائة كيف تجد المعنى أنّه يقرأ فيما يقرأ به بعد الفاتحة بهذا العدد، وكذلك قوله: قرأ بالأعراف إنّما هي بعد الفاتحة، وكذلك قرأ بسورة (ق) ونحو هذا، وتأمل كيف لم يأت بالباقي قوله قرأ سورة النجم فسجد وسجد معه المسلمون والمشركون ... فقال: قرأ سورة النجم ولم يقل بها؛ لأنّه لم يكن في صلاة فقرأها وحدها ... ولم تأتِ الباء إلّا في قراءة في صلاة ... وعلى هذا فلا يُقال قرأ بسورة كذا إذا قرأها خارج الصلاة" (ابن القيم الجوزية، ١٤٢٩ هـ، ج ٢، ص ٧٦-٧٧).

وعلى أساس من هذا القول فإنّ الترجيح باحتمالية كونها للتعديّة أولى من أخذها على احتمالية الزيادة؛ نظراً إلى وجوبها عند الشيعة الإمامية، ولذا نص الشريف المرتضى قائلاً: "قوله: لا صلاة لمن لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب" إنّما يدل على وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة في الجملة، من غير تفصيل الركعات، وأبو حنيفة يجوز صلاة ليس في شيء منها الفاتحة " (الشريف المرتضى، ١٤٤١ هـ، ص ٢١٩)، وبه أجزم العلامة الحلي قائلاً: "تتعين الفاتحة في فرائض الصلوات حالة القيام، أو ما يقع بدلاً عنه. ولا يقوم مقامها شيء من القرآن، لقوله (عليه السلام): لا صلاة لمن لم يقرأ في صلاته بفاتحة الكتاب. وسأله محمد بن مسلم عن الذي لا يقرأ بفاتحة الكتاب في صلاته؟ فقال: لا صلاة له إلّا أن يقرأها في جهر أو إخفات. ولأنّ القراءة جزء من الصلاة، فكانت متعينة كالركوع والسجود" (الحلي، د.ت، ج ١، ص ٤٦١)، وعليه أورد الهندي الحديث بعبارة: "لا عليكم أن لا تفعلوا إلّا بفاتحة الكتاب فإنّه لا صلاة إلّا بها" (المتقي الهندي، د.ت، ج ٧، ص ٤٤٣).

ومن ضرب الاحتمالية على مستوى دلالة حرف (الباء) أيضاً ما يمكن لحظه على ما أورده الطوسي "عن النبي (ص): إنّما الأعمال بالنيات وإنّما لامرئ ما نوى" (الطوسي، ٢٠٠٠، ج ١، ص ٨٤).

ف(الباء) من قوله (ص) (بالنيات)، محتملة لكونها للمصاحبة، ومحتملة لكونها للسببية، قال ابن حجر في شرحه: "بالنيات، الباء للمصاحبة، ويحتمل أن تكون للسببية بمعنى أنّها مَقْوَمَةٌ للعمل فكأنّها سبب في إيجادها، وعلى الأول فهي من نفس العمل، فيشترط أن لا تتخلف عن أوله" (العسقلاني، ٢٠٠٥، ج ١، ص ١٣).

فترجيح ابن حجر للمصاحبة ناتج من رأيه في ضرورة كون النية مصاحبة للأعمال؛ لأنّه يوجب توافرها في العمل العبادي، ولذا أعقب كلامه بالنقل عن شيخه مستدلاً بتكملة الحديث على وجوب النية، فقال: "وقال شيخنا شيخ الإسلام: الأحسن تقدير ما يقتضي أنّ الأعمال تتبع النية" (المصدر السابق، ج ١، ص ١٣).

وتابعه في تبني هذا الوجه من الاحتمالية القسطلاني في شرحه أيضاً، فقال: "والباء في (بالنيات) تحتمل المصاحبة والسببية، أي الأعمال ثابت ثوابها بسبب النيات، ويظهر أثر ذلك في أنّ النية شرط أو ركن، والأشبه عند الغزالي أنّها شرط؛ لأنّ النية في الصلاة مثلاً تتعلق بها فتكون خارجة عنها، وإلّا لكانت متعلقة بنفسها، وافتقرت إلى نية أخرى، والأظهر عند الأكثرين أنّها من الأركان، والسببية صادقة مع الشرطية، وهو

واضح لتوقف المشروط على الشرط, ومع الركنية لأن بترك جزء الماهية تنتفي الماهية " (القسطلاني، ٥١٣٢٣، ج١، ص٥٤).

وهو المستشف من توجيه الإمامية, فالنية واجبة التوافر عندهم, فقد نقل الحر العاملي عن الإمام علي بن الحسين (عليهما السلام) ما ينص بذلك, فأورد: "باب وجوبها في الصلاة وغيرها من العبادات وأحكامها: محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن مالك بن عطية عن أبي حمزة عن علي بن الحسين (عليه السلام) قال لا عمل إلا بنية. محمد بن الحسن قال: روي عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: إنما الأعمال بالنيات (وإنما لامرئ ما نوى). جعفر بن الحسن .. عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: إنما الأعمال بالنيات. وعن الرضا (عليه السلام) أنه قال: لا عمل إلا بنية " (الحر العاملي، ١٤٣٤هـ، ج٦، ص٥).

ولعل هذا الأمر عندهم نتائج أفضلية النية وأهميتها, فقد روي عند الإمامية أن نية العمل خير من العمل نفسه, "قال رسول الله (ص): إنما الأعمال بالنيات, وروي أن نية المؤمن خير من عمله, ونية الكافر شر من عمله, وروي أن بالنيات خلد أهل الجنة في الجنة, وأهل النار في النار " (المجلسي، ١٩٨٣م، ج٦٧، ص٢١٢).

(على)

ممّا احتمل فيه الحرف لأكثر من معنى ما يُلاحظ على حديثه (ص) في أركان الإسلام ممّا أورده الكليني في الكافي, والشيخ الصدوق في التهذيب, إذ جاء عنه (ص) أنه قال: "بُني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية لم يناد بشيء كما نودي بالولاية " (الكليني، ٥١٤٢٩، ج٢، ص١٨), وأورده الطوسي: "بُني الإسلام على خمسة أشياء: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية " (الطوسي، ٢٠٠٠، ج٤، ص١٥١).

فقد احتمل الحرف (على) احتمالات عدة, هي:

الاحتمال الأول: أن يكون الحرف (على) كما هو الظاهر منه (على). وبه يكون المعنى: أن الإسلام مبني على هذه الأركان, وهي أركان بنائه. والمبني يستلزم مغايرة المبني عليه, إذ الشيء لا يُبنى على نفسه, فالإسلام تبعاً لهذا الوجه من الاحتمال شيء, وهذه الأركان شيء غيره, وبذا تحتم الأمر تبعاً لهذا أن يكون الإسلام وهو المبني هنا غير هذه الخمسة أشياء وهي المبني عليه, وهذا لا يصح؛ إذ به يكون الإسلام شيئاً والشهادة والصلاة والصيام والزكاة والحج (النووي، ١٩٨٤، ص١٩).

(و)الولاية) عند الإمامية شيء آخر, في وقت هذه الخمسة هي الإسلام, والإسلام هي, ولذا رأى شراح الحديث ضرورة حمله على احتمالات آخر.

وتصوّر ابن حجر العسقلاني المعنى في الحديث على هذا الوجه من الاحتمال أن المجموع غير من حيث الانفراد, عيّن من حيث الجمع, فقال: "على خمسة أي: أركان. فإن قيل الأربعة المذكورة مبنية على الشهادة, إذ لا يصح شيء منها إلا بعد وجودها, فكيف يضم مبني إلى مبني عليه في مسمى واحد؟ أجيب بجواز ابتناء أمر على أمر ينبني على الأمرين أمر آخر. فإن قيل: المبني لا بد أن يكون غير المبني عليه, أجيب: بأن المجموع غير من حيث الانفراد, عيّن من حيث الجمع. ومثاله البيت من الشعر يجعل على خمسة أعمدة أحدها أوسط والبقية أركان, فما دام الأوسط قائماً فمسمى البيت موجود, ولو سقط مهما سقط من الأركان, فإذا سقط الأوسط سقط مسمى البيت, فالبيت بالنظر إلى مجموع شيء واحد, وبالنظر إلى أفراده أشياء. وأيضاً فبالنظر إلى أسه وأركانه, الأس أصل, والأركان تبع وتكملة " (العسقلاني، ٢٠٠٥، ج١، ص٤٩).

الاحتمال الثاني: أن يكون بمعنى (من), وبه يصح دفع المعنى المرفوض على الاحتمال الأول, ولذا تبني التوجيه به الصبان في حاشيته قائلاً: "بُني الإسلام على خمس, أي: منها, وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هي الإسلام " (الصبان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ج٢، ص٣٣٣).

الاحتمال الثالث: أن يكون بمعنى (الباء), وهو ما احتمله النووي في شرحه قائلاً: "بني الإسلام على خمس أي بخمس, على أن تكون (على) بمعنى (الباء), وإلا فالمبني غير المبني عليه, فلو أخذنا بظاهره لكانت الخمسة خارجة عن الإسلام فهو فاسد " (النووي، ١٩٨٤، ص١٩).

فالمستشف من كلام الصبان أنَّ هذه الخمس مبني عليها الإسلام لا هي الإسلام نفسه، ولذا قال باحتمالية الباء هنا، ونرى النووي في تبنيهِ للاحتمال الثالث قد أخذ لديه بزمَام دلالي، إذ قال: " بني الإسلام على خمس أي بخمس على أن تكون (على) بمعنى (الباء) وإلا فالمبني غير المبني عليه، فلو أخذنا بظاهره لكانت الخمسة خارجة عن الإسلام فهو فاسد " (المصدر السابق، ص ١٩).

وعليه " فإذا كانت (على) بمعنى (الباء) ومعنى الإلصاق لا يفارق الباء، فالمعنى يكون: إنَّ الله بنى الإسلام ملتصقاً بهذه الخمسة ... وإذا كانت على معنى (من) والغالب على (من) ابتداء الغاية، فيكون المعنى ابتداء بناء الإسلام كان بهذه الخمس، فأصول البناء هي بهذه الخمس، أمَّا بقية الواجبات فهي مكملات ومتممات لهذا البناء " (فتحي زيدان، ٢٠١٢م، ص ١٦١).

من:

من الأسماء الملازمة لعمل الجر، وهي أم الباب فيه، تعمل في مجرورها ظاهراً أو مضمراً (ابن السراج، (د.ت)، ج ١، ص ٤٠٨).

ولها أربعة عشر معنى، ومن أهم معانيه ابتداء الغاية (سيبويه، (د.ت)، ج ٢، ص ٣٠٧). ويحصل أن تحتل في معانيها أكثر من وجه، من ذلك ما يُلاحظ على الحديث الشريف الذي أورده الصدوق عن الرسول (ص): " فما أحد أغير من الله (عز وجل) ومن غيرته حرم الفواحش " (الصدوق، ١٤٢٩هـ، ج ٤، ص ١٢).

فقد احتملت (من) أن تكون لا ابتداء الغاية، واحتملت أن تكون للتبعيض، والأول قول المبرد، والثاني قول سيبويه، فقد نص: " وتكون أيضاً للتبعيض تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت: بعضه. وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها تؤكد بمنزلة ما، إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: (ما أتاني من رجل)، و(ما رأيت من أحد). ولو أخرجت من كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بـ(من)؛ لأنَّ هذا موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال والناس. وكذلك: ويحه من رجل، إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال. وكذلك: لي ملؤه من عسل، وكذلك: هو أفضل من زيد، إنما أراد أن يفضل على بعض ولا يعم. وجعل زيداً الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: (شرُّ من زيد)، وكذلك إذا قال: أخزى الله الكاذب مني ومنك. إلا أن هذا وأفضل منك لا يستغني عن من فيهما، لأنها توصل الأمر إلى ما بعدها " (سيبويه، (د.ت)، ج ٤، ص ٢٢٥).

واحتملت أن تكون للمجازة، وهو قول ابن مالك (ابن مالك، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ج ٣، ص ١٣٥)، وهذا هو شأن (من) المصاحبة لـ(أفعل) التفضيل، قال الأشموني: " ذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لا ابتداء الغاية، وإليه ذهب سيبويه، لكن أشار إلى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض، فقال في (هو أفضل من زيد): فضله على بعض ولم يعم، وذهب في شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجازة، وكأنَّ القائل: (زيد أفضل من عمرو) قال: جاوز زيد عمراً في الفضل " (الأشموني، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ج ٣، ص ١٣٥).

الخاتمة:

يمكن إجمال أهم نتائج البحث في النقاط التالية:

١. عندما تتعدد الوظيفة النحوية للبنية داخل التركيب تتعدد الأوجه النحوية، فيفسر النحويون ذلك عن طريق العلامة الإعرابية، كما أنَّ النحو العربي نحو وظائف، والعلامات الإعرابية تشترك فيها العديد من تلك الوظائف.

٢. ، تكمن أهمية البحث في أنه يعمد الى دراسة الآراء النحوية المتعددة المذكورة في توجيه حديث معين والترجيح النحوي بين تلك الآراء، بما يتوافر للباحث من قرائن لفظية، أو معنوية، أو مناسبات قول، أو ملايسات سياق تكون الأساس في الترجيح النحوي على المستوى الاسنادي (العمدة) وعلى مستوى متعلقات التركيب مما وصف بكونه (فضلة)، وعلى مستوى حروف المعاني.

٣. قد ينوب حرفٌ عن حرفٍ آخر في أداء معناه، فيأخذ بذلك الحرف بين احتمالين أو أكثر تبعاً لصحة المعنى الدلالي المترتب على صحة الإنابة بين الحرفين في أداء المعنى، ممَّا يخلق شكلاً لاحتمالية نحوية في نصوص الحديث النبوي.

٤. يدور البحث في دائرة الاختيار لما نجده من حديث نبوي تعددت فيه التوجيهات النحوية، فلزم السعي نحو الترجيح بينها؛ رغبة في الوقوف على الوجه النحوي الصحيح المستلزم الوجه الدلالي الصحيح.

المصادر والمراجع

- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي (٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، (د.ط)، (د.ت).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام (٧٦١هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر المجلسي، تح: لجنة من العلماء، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط٣، ١٩٨٣م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت - لبنان، (د.ط)، ١٤٢٠هـ.
- بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تح: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٩هـ.
- بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، (د.ط)، ٢٠٠٣م.
- تأويل اللفظ والحمل على المعنى، ونّام الخيزم، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، (د.ط)، ٢٠٠٩م.
- تهذيب الأحكام، في شرح المقنعة للشيخ المفيد، أبو جعفر محمد بن الحسين الطوسي (٤٦٠هـ)، تصحيح: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، قم - إيران، ط١، ٢٠٠٠م.
- التوجيه النحوي وأثره في تحديد دلالة الحديث النبوي - دراسة في الأربعين حديثاً النووية، عبد الجبار فتحي زيدان، مجلة دراسات تربوية، ١٩٤، ٢٠١٢م.
- جامع أحاديث الشيعة، إسماعيل المعزّي الملايري، إشراف: آقا حسين البروجردي، منشورات واصف لاهيجي، قم - إيران، (د.ط)، ١٣١٩هـ.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ناشرون، عمان - الأردن، ط٢، ٢٠٠٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (٧٤٩هـ)، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (٤٧١هـ)، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، ط٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ديوان النابغة الذبياني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، (د.ت).
- ديوان حسان بن ثابت، شرح وتقديم: عبد مهتّا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٢، ١٩٩٤م.
- سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي، (٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة - مصر، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاؤه، ط٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، تح: السيد علي عاشور، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط٢، ٢٠٠٨م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (٦٧٢هـ)، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني الأزهرى المصري (٩٠٥هـ)، تح: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، (د.ت)، (د.ت).
- شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي الأسدي الموصلي المعروف بابن يعيش (٦٤٦هـ)، تح: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق - سوريا، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي (٦٦٩هـ)، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، منشورات محمد بيضون، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام (٧٦١هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د.ت)، (د.ت).
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
- شرح متن الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، يحيى بن شرف الدين النووي (٦٧٦هـ)، نشر: مكتبة دار الفتح، دمشق - سوريا، توزيع: المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط٤، ١٩٨٤م.

- شرح ملحة الإعراب, أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري (٥١٦هـ), تح: كامل مصطفى, دار الكتب العلمية, بيروت - لبنان, (د.ت), (د.ت).
- الشكل والدلالة, عبد السلام السيد حامد, دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع, (د.ط), ٢٠٠٢م.
- ظاهرة اللبس في العربية - جدل التواصل والتفاصيل, مهدي أسعد عرار, دار وائل, عمان - الأردن, ط١, ٢٠٠٣م.
- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي, عبد الرحمن بن أبي بكر, جلال الدين السيوطي (٩١١هـ), تح: سلمان القضاة, دار الجبل, بيروت - لبنان, (د.ط), ١٩٩٤م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري, أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي العيني (٨٥٥هـ), دار إحياء التراث العربي, بيروت, (د.ت), (د.ت).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري, أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ), اعتناء: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي, دار طيبة, الرياض - المملكة العربية السعودية, ط١, ٢٠٠٥م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري, أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ), تح: عبد العزيز عبد الله, ومحمد فؤاد, دار الكتب العلمية, بيروت - لبنان, ط١, (د.ت).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري, أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ), اعتناء: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي, دار طيبة, الرياض - المملكة العربية السعودية, ط١, ٢٠٠٥م.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق, مهدي المخزومي, دار الرائد العربي, بيروت - لبنان, ط٢, ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه, مهدي المخزومي, دار الرائد العربي, بيروت - لبنان, ط٢, ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير, زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي المناوي القاهري (١٠٣١هـ), دار المعارف, بيروت - لبنان, ط٢, ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م.
- الكافي, أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني (٣٢٩هـ), تح: قسم إحياء التراث, دار الحديث, قم - إيران, ط٤, ١٤٢٩هـ.
- الكتاب, أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ), تح: عبد السلام هارون, دار التاريخ, بيروت - لبنان, (د.ط), (د.ت).
- الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية, أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي الحنفي (١٠٩٤هـ), تح: عدنان درويش, ومحمد المصري, مؤسسة الرسالة, بيروت - لبنان, (د.ط), (د.ت).
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال, علاء الدين علي بن حسام الدين بن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري الشهير بالمتقي الهندي (٩٧٥هـ), تح: محمود عمر الدمياطي, دار الكتب العلمية, بيروت - لبنان, (د.ط), (د.ت).
- اللباب في علل البناء والإعراب, أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ), تح: غازي مختار, دار الفكر المعاصر, بيروت - لبنان, دار الفكر, دمشق - سوريا, ط١, ١٩٩٥م.

- اللمع في العربية, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ), تح: فائز فارس, دار الكتب الثقافية, الكويت, (د.ب.), (د.ت.).
- المساعد في تسهيل الفوائد, بهاء الدين بن عقيل, تح: محمد كامل بركات, الناشر: جامعة أم القرى, ط١, ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- المسائل الناصريات, علي بن الحسين الشريف المرتضى الموسوي (٤٣٦هـ), تح: حسين البروجردي, مجمع البحوث الإسلامية, إيران, ط١, ١٤٤١هـ.
- مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل, الحاج ميرزا حسن النوري الطبرسي, تح: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لتحقيق التراث, بيروت - لبنان, ط٣, ١٩٩١م.
- مشكاة الأنوار في غرر الأخبار, أبو الفضل علي الطبرسي, تح: مهدي هوشمند, دار الحديث, إيران, ط١, (د.ت.).
- معاني النحو, فاضل صالح السامرائي, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, الأردن, ط١, ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب, جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام (٧٦١هـ), تح: د. مازن المبارك, ومحمد علي حمد الله, دار الفكر, دمشق - سوريا, ط١, ١٩٦٤م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك), أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ), تح: محمد إبراهيم البناء, الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى, مكة المكرمة, ط١, ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح الإيضاح, أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (٤٧١هـ), تح: كاظم بحر المرجان, منشورات وزارة الثقافة والإعلام, دار الرشيد للنشر, العراق, (د.ب.), (د.ت.), ١٩٨٢م.
- المقتضب, أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المبرد (٢٨٥هـ), تح: محمد عبد الخالق عظمية, لجنة إحياء التراث الإسلامي, وزارة الأوقاف, القاهرة - مصر, (د.ب.), (د.ت.), ١٩٩٤م.
- المقرب, علي بن مؤمن بن عصفور (٦٦٩هـ), تح: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري, مطبعة العاني, بغداد - العراق, (د.ب.), (د.ت.).
- من لا يحضره الفقيه, أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي الصدوق (٣٨١هـ), تح: علي أكبر الغفاري, مؤسسة النشر الإسلامي, إيران, ط٥, ١٤٢٩هـ.
- النحو الوافي, عباس حسن, منشورات ناصر خسرو, طهران - إيران, ط٢, (د.ت.).
- نظرات في الجملة العربية, كريم حسين ناصح, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان - الأردن, ط١, ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- نهاية الأحكام في معرفة الأحكام, الحسن بن يوسف بن علي الحلبي, مؤسسة إسماعيليان, قم - إيران, ط٢, (د.ب.), (د.ت.).
- وسائل الشيعة ومستدركها, المتحدث محمد بن الحسن الحر العاملي, (١١٠٤هـ), مؤسسة النشر الإسلامي, قم - إيران, ط٢, ١٤٣٤هـ.